

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٤٠٦

الأربعاء ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١١/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا (أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف البرازيل السيدة دنلوب البوسنة والهرسك السيد باربالييتش تركيا السيد قرمان الصين السيد دو شياو كونغ غابون السيد مونغاراموسوتسي فرنسا السيد براينس لبنان السيد سلام المكسيك السيد بويني المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير كوارى النمسا السيد إينر نيجيريا السيدة أوغو الولايات المتحدة الأمريكية السيدة أندرسون اليابان السيد كوداما

جدول الأعمال

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

(S/2010/529)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة استعمال الورق

10-59400 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/529)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، يطلبان فيها دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعترم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد غامي (جمهورية أفريقيا الوسطى) والسيد علامي (تشاد) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم مجلس الأمن، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد أنطوان غامي، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والعالم الفرنكفوني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يوسف محمود، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

تقرر ذلك.

أدعو السيد محمود إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/529، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. كما أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد، وترد في الوثيقة S/2010/470.

وفضلا عن ذلك، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى نسخ مصورة لرسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة من الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى ورسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر موجهة من الممثل الدائم لتشاد، واللتين سيتم إصدارهما بوصفهما الوثيقتين S/2010/530 و S/2010/536.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد يوسف محمود، والذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد محمود (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على هذه الفرصة المتجددة لموافاتهم بمعلومات عن الحالة في تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما ذكرتم، سيدي، معروض على المجلس آخر تقرير للأمين العام (S/2010/529) عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في شرق تشاد هادئة. وأدى موسم الأمطار الغزيرة بصورة

مناطق العودة لتشجيع المزيد من المشردين داخليا على العودة. ويجري حاليا إعداد استراتيجية وطنية للعودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا بمساعدة الفريق القطري للأمم المتحدة.

وتواصل حكومة تشاد جهودها للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حماية المدنيين، على النحو المبين تفصيلا في تقرير الأمين العام. وفي مجال حقوق الإنسان، تنشئ وزارة حقوق الإنسان وتعزيز الحريات، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، آليات لتنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات. كما تعكف الحكومة على إعداد الصيغة النهائية لخطة وطنية بشأن حقوق الإنسان، تأخذ في الاعتبار التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل. وفضلا عن ذلك، تقود الحكومة برنامج دعم العدالة في تشاد الذي يموله الاتحاد الأوروبي، والذي يدعم بناء الهياكل الأساسية القضائية وإعادة تأهيلها وأنشطة بناء القدرات وتحسين إمكانية الاحتكام إلى القضاء.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام أيضا، واصلت بعثة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير توطيد جميع أشكال الدعم الإداري واللوجستي والتنفيذي للمفرزة الأمنية المتكاملة وتسليم المسؤولية عنه تدريجيا إلى حكومة تشاد. وبحلول نهاية هذا الشهر، سيتم نقل جميع المهام إلى المفرزة الأمنية المتكاملة. وبحلول نهاية العام، سيتم الانتهاء من التدريب والتدريب المستمرين لـ ٢٠٠ من الجنود الإضافيين الجدد في المفرزة ليصل قوامها إلى ١٠٠٠ فرد.

وفي غضون ذلك، وفي وقت سابق من هذا الشهر، استكملت حكومة تشاد خطة لاستدامة المفرزة التي كانت قد قدمتها إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر. وتلخص الخطة الاحتياجات المالية وغيرها من الاحتياجات لتعزيز قدرة

غير عادية إلى الحد من جميع أشكال الحركة البرية في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن ذلك قد قلل بشكل لافت من فرص ارتكاب أعمال اللصوصية التي لا تزال تشكل، مع ذلك، التهديد الأمني الرئيسي للسكان ومنظمات المعونة في شرق تشاد.

ويمكن أيضا أن نرجع الفضل في الهدوء النسبي إلى القوة المشتركة بين تشاد والسودان لرصد الحدود. وفي ظل وجود خطط لإضافة ١٠٠٠ فرد إلى هذه القوة، فإن قوامها سيصل إلى ٤٠٠٠ فرد، وهي، في رأيي، توفر الأمل بشكل ملموس في زيادة فعالية النظام الأمني ذي الثلاثة مستويات الذي عرضته حكومة تشاد في الرسالة التي وجهتها إلى المجلس في أيلول/سبتمبر. ولعل المجلس يذكر أن المستوى الأول لهذا النظام يتعلق بحماية الحدود بين تشاد والسودان؛ ويغطي المستوى الثاني القرى الرئيسية وراء الحدود ويشمل الثالث مخيمات اللاجئين ومواقع الأشخاص المشردين داخليا والقرى المحيطة. وقد أسندت المسؤولية عن هذا المستوى الأخير إلى المفرزة الأمنية المتكاملة.

غير أنه على الرغم من تحسن الأمن، فإن الحالة الإنسانية في تشاد لا تزال مدعاة إلى القلق. ولمساعدة وحماية ٢٦٢٠٠٠ لاجئ من السودان و ٦٨٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن ١٦٨٠٠٠ شخص من المشردين داخليا و ٤٨٠٠٠ عائد وما يقدر بـ ١٥٠٠٠٠ من أفراد المجتمعات المحلية المضيفة، تعمل ثمان من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إلى جانب ٧٠ منظمة غير حكومية، في تشاد لمساعدة الحكومة في معالجة هذه الحالة.

وقد أبلغ عن عودة بعض المشردين داخليا، وذلك بصفة رئيسية في إقليمي وادي ودار سيلا. والحكومة تعي تماما أنه يتعين التغلب على انعدام الخدمات الأساسية في

ترك مواقع المخيمات للحكومتين وفقا للقواعد والنظم السارية للأمم المتحدة. وستكون هذه المخيمات مزودة بأدنى حد من القدرة التشغيلية، بما في ذلك مرافق المياه والكهرباء.

وتبذل الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري قصارى جهدهما لتولي أكبر عدد ممكن من مهام البعثة المتعلقة بحماية المدنيين والانتعاش المبكر من أجل ضمان استمراريتها. ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأنه لا يمكنهما تولي مهام إضافية في حدود الموارد المتاحة. وعلى الرغم من انسحاب البعثة، من الضروري أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم وتكثيف دعمه للحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري.

وفي مسعى لمساعدة الموظفين التشاديين في البعثة على إيجاد فرص عمل جديدة داخل البلد بعد مغادرة البعثة، والتخفيف من الأثر السلبي لمغادرتها على سوق العمل في البلد، نظمت البعثة معرضا لفرص العمل في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وقام عدد لا بأس به من وكالات الأمم المتحدة والشركات الخاصة وممثلو السلك الدبلوماسي وآخرون بمقابلة حوالي ٥٥٠ من موظفيها.

(تكلم بالفرنسية)

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فإن الحالة الأمنية في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال مضطربة وتبعث على القلق. ونظرا لانسحاب الوشيك للبعثة والقدرة المحدودة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على ضمان الأمن في تلك المنطقة دون الإقليمية، تبعث على القلق الهجمات المزعومة أو المؤكدة التي تشنها عناصر مرتبطة بجيش الرب للمقاومة. ومنذ صدور تقرير الأمين العام، وقعت هجمات إضافية عديدة، يزعم أيضا أن مرتكبيها هم عناصر مرتبطة بجيش الرب للمقاومة، في منطقة عمليات البعثة.

الحكومة على دعم المفوضة بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. والممثل الخاص لرئيس تشاد المعني بالبعثة موجود حاليا في نيويورك، وسيقدم الخطة إلى الشركاء المحتملين وسيجري محادثة معهم بشأنها.

وفي غضون ذلك، بدأت تشاد مناقشات مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن وضع ترتيب ليخلف الصندوق الاستئماني للمفوضة الأمنية المتكاملة الذي تديره البعثة حاليا، فضلا عن تقديم الدعم التقني.

وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد صدور التقرير، نظمت حكومة تشاد المنتدى الإنساني الثاني، بمساعدة من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وعمّق المنتدى المناقشة بشأن مفهوم وممارسات حماية المدنيين وأدوار أصحاب المصلحة الرئيسيين ومسؤولياتهم. وأقر المشاركون أنه ينبغي أن تؤخذ جميع الأبعاد المادية والقانونية والاجتماعية للحماية في الاعتبار على قدم المساواة في وضع أي استراتيجية وطنية لحماية المدنيين. كما سلم المشاركون بالإسهام البالغ الأهمية الذي تقدمه المفوضة. وسيتم تنظيم خمسة منتديات أخرى من هذا القبيل قبل انتهاء ولاية البعثة.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، علق العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة جميع الأنشطة التنفيذية، وبدأت البعثة بانسحابها النهائي من تشاد، على النحو المطلوب في القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠). ويجري بذل كل جهد ممكن لاستكمال هذا الانسحاب بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديرى لحكومة تشاد على المساعدة في التأكد من أن الانسحاب يجري بطريقة منظمة وآمنة وكريمة وبأقل عدد ممكن من العراقيين.

ولكي تساعد البعثة حكومتى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز قدرتيهما على حماية المدنيين، فإنها تعتزم

الأمين العام قبل الأخير (S/2010/529)، الذي ينبغي أن يركز اهتمامنا على مسألة فك ارتباط البعثة.

أود أولاً أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهاني وفدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضاً أن أثني على السيد يوسف محمود، الممثل الخاص للأمين العام للبعثة، الذي قدم لنا إحاطة إعلامية شاملة عن الحالة في الميدان. وأخيراً، أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على التقرير المعروض علينا، الذي سيتيح المجال أمام أعضاء المجلس لإجراء مداولات تهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة.

وستنتهي ولاية البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وستتولى قوات الدفاع والأمن بجمهورية أفريقيا الوسطى من القوات الدولية المسؤولية عن العمليات المستمرة لمنع حدوث فراغ أمني في شمال شرقي البلد.

والحالة مماثلة بالنظر إلى المخاوف التي تثيرها هجمات متمرد جيش الرب للمقاومة، التي اكتسحت في البداية جنوب شرق البلد لكنها انتقلت الآن إلى الشمال الشرقي في بيراو. واليوم، هناك أربع مقاطعات في جمهورية أفريقيا الوسطى تقع ضحية لعنف جيش الرب. هذه الجماعة الإرهابية تزرع الأسى والحزن في أوساط السكان بما ترتكبه من نهب واغتصاب ومجازر وحرق للقرى أثناء تنقلها من مكان إلى آخر، وينتج عن ذلك نزوح الآلاف من الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين.

في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٠، عقد اجتماع وزاري إقليمي في بانغي، بمبادرة من الاتحاد الأفريقي، للنظر في أنشطة جيش الرب والبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بالقضاء على تلك الظاهرة في البلدان المتأثرة بها، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى جنوب السودان. وفي ذلك الصدد، ستقوم حكومة جنوب أفريقيا بنشر كتيبة مؤلفة من

وكان آخر هجوم قد وقع في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. حيث هاجم بيراو بين ٤٠ و ٥٠ رجلاً، وليس بعيداً عن القواعد التابعة للبعثة. ونهبوا القرية وحطفوا ١٩ شخصاً. ومن بين المختطفين، أفرج فوراً عن أربعة أطفال، وفر تسعة بعد وقت قصير من احتجازهم، وهرب ستة آخرون خلال الاشتباك الذي جرى في ١١ تشرين الأول/أكتوبر بين جماعة محلية للدفاع الذاتي والمهاجمين. ويعتقد أن أربعة من البالغين ما زالوا محتجزين حالياً.

ولكي نتجنب حدوث فراغ أمني بعد انسحاب البعثة، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على نشر قوات إضافية في بيراو. وتعتزم البعثة، من جانبها، تسليم معسكراتها في بيراو والمطار إلى السلطات الوطنية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي الختام، أود أن أشكر البلدان المساهمة بقوات وشرطة في البعثة وأن أثني على العمل الذي يقوم به رجال ونساء البعثة، فهم على الرغم من تخفيضها ما زالوا يبذلون قصارى جهدهم لتنفيذ الولاية التي أناطها بهم مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد محمود على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنطوان غامبي، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكوفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد غامبي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): في ١٠ آب/أغسطس، اجتمع مجلس الأمن (انظر S/PV.6371) للنظر في تقرير الأمين العام (S/2010/409) عن انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وأعلن ذلك التقرير انسحاب البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ونجتمع هنا اليوم للنظر في تقرير

إن الحالة الأمنية في شمال شرق وجنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى تستدعي اهتمام المجتمع الدولي، الذي وقف على الدوام إلى جانب بلدي. فلتساعدونا لكي نضطلع بتلك المسؤوليات من أجل كفالة الأمن.

ولذلك السبب نحن نعلق آمالاً كبيرة على القرارات الهامة التي سيصدرها المجلس بشأن التقرير المعروض عليه الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية غامي على بيانه. أعطى الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد علامي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): سأوجز في كلمتي. أود أن أبدأ ببيان، سيدي الرئيس، بتهنئتك على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. واسمحوا لي أيضاً أن أحيي وزير الشؤون الخارجية بجمهورية أفريقيا الوسطى، أخانا وصديقنا الحميم الجنرال أنطوان غامي.

فيما يتعلق بالتقرير الخاص ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/529)، الذي قدمه للنظر فيه ممثل الأمين العام - الذي نرحب به اليوم - سنحجم عن الإدلاء بأي ملاحظات أو تعليق. لكن اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً التزامنا، وعزمنا على أن نؤدي بكفاءة مهمتنا، ألا وهي حماية المدنيين، وبخاصة اللاجئين والمشردين داخلياً، إلى حين عودتهم الطوعية إلى مناطقهم الأصلية.

وفي ذلك الصدد، عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، الصادر في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، رفعنا للتو خطة مستكملة لإضفاء طابع الديمومة على المفزة الأمنية المتكاملة. إن تنفيذ تلك الخطة سيمكّن المفزة من كفالة استمرار الأمن في مخيمات اللاجئين، وأماكن وجود الأشخاص المشردين داخلياً والمناطق المحيطة، فضلاً عن توفير الحراسة الأمنية

٥٠٠ فرد في منطقة بيراو. وستكون عملية النشر تلك تدريجية وتستمر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

لكن، للأسف، تفتقر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى افتقاراً شديداً للمواد والمعدات اللازمة لإكمال مهمتها، المتمثلة في كفالة أمن السكان والسلع واللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً وعمال الإغاثة في المنطقة. ولذلك فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تطلب دعم الدول الصديقة والمجتمع الدولي حتى تتمكن من تعزيز القدرات التشغيلية للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن قدرات قوات الأمن والدفاع، بحيث تصبح قادرة على الاضطلاع الكامل بدورها. ولأجل ذلك الهدف، أرسل تقييم للاحتياجات إلى مجلس الأمن. علاوة على ذلك، تتخذ جمهورية أفريقيا الوسطى حالياً الخطوات اللازمة مع الدول المجاورة بغرض تنشيط الاتفاقات القائمة بشأن القيام بدوريات مشتركة على طول المناطق الحدودية.

وبالنسبة لنا، يبدو انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد فرصة جديدة لدعم الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. فإذا كان وجود قوات حفظ السلام محدود الفعالية مع مرور الوقت، فإن من المهم والمنطقي توطيد المكاسب في إطار الترتيبات المتعلقة بتعزيز قدرات القوات المحلية. لهذا أنا أؤكد مجدداً هنا موقف جمهورية أفريقي الوسطى الذي أوضحته في اجتماع مجلس الأمن السابق بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.6371). ونحن نعتقد أن أيلولة الوسائل اللوجستية والمنشآت التي تستخدمها بعثة الأمم المتحدة إلى قوات جمهورية أفريقيا الوسطى وموظفيها المعنيين بالإشراف التشغيلي سيسمح لنا بالتعجيل بالعملية. وقد وجه رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، الجنرال فرانسوا بوزيزي، رسالة إلى الأمين العام بهذا الخصوص في بداية عام ٢٠١٠.

ونحن نعول على حرص المجلس لضمان إنه لن يتغاضي عن المهمة النبيلة المتمثلة في حماية المدنيين، وذلك أمر طالما ذكرنا هو به. ونحن نعول، حقاً، على المجلس وعلى جميع أعضائه الذين يتحملون المسؤولية، اتساقاً مع المطالب التي يطلبونها منا، عن كفالة استمرار المجتمع الدولي في مساعدتنا في القيام بمهمتنا الإنسانية بعد الانسحاب الكامل لبعثة الأمم المتحدة.

وأخيراً، لا يمكنني أن أختتم بياني بدون إعادة تأكيد تعاوننا الكامل مع الأمم المتحدة في إنجاز مهمتها النبيلة من أجل إحلال السلام في بلدنا وفي المنطقة دون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أَدْعُو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

وحفظ الأمن في المنطقة. معجملها، بالتنسيق مع الدرك الوطني والحرس الوطني الرحال بتشاد.

لقد أكدنا دائماً على الحاجة إلى أن يكفل المجتمع الدولي بقاء الصندوق الاستئماني الخاص بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة من أجل مقابلة احتياجات المفرزة، التي - وأكدا ذلك في مناسبات عديدة - تعتبر قوة رائدة، وهي، كما نحب دائماً أن نصفها، مفخرة الأمم المتحدة وتشاد.

لذلك، اسمحوا لي أن أرفع إلى المجلس بعض الأرقام لينظر فيها. بالنسبة للعام ٢٠١١، تتضمن خططنا لإضفاء طابع الديمومة على المفرزة ميزانية تغطي العمليات واللوجستيات قيمتها ٦٨٠ ٢١٥ ٠٣٩ ١٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أو ما يعادل ٤٧٢ ٥٦١ ٢١ دولار. وسيلتقي الممثل الخاص لرئيس الجمهورية المعني ببعثة الأمم المتحدة بالمجلس في اجتماع غير رسمي. وسيقوم بشرح الخطة بصورة أفضل مني، ومن خلال المجلس، سيطلق دعوة إلى المجتمع الدولي ليواصل جهوده إلى جانب تشاد لمساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً في شرقي بلدنا.